



لماذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية في السعودية

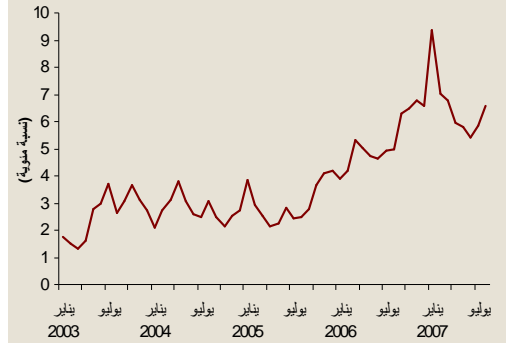
أسعار المواد الغذائية هي المصدر الرئيسي للتضخم في السعودية حيث ارتفعت بوتيرة عالية خلال السنوات الأخيرة وطالت آثارها الجميع. أما السبب الأساسي وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية فهو جموح الأسعار في بورصات السلع العالمية، إضافة إلى بعض العوامل المؤقتة مثل الأحوال المناخية التي ساهمت في تعقيد عملية التحور في أنماط استهلاك واستخدامات المنتجات الزراعية متنسبةً بذلك في غلاء أسعار المواد الغذائية في كافة دول العالم. ومن شأن الفجوة الحالية بين العرض والطلب أن تتقلص بمرور الوقت وأن تتراجع أسعار السلع الزراعية في نهاية الأمر، بيد أن قرائن الأحوال في الوقت الراهن تشير إلى أن الأعوام القليلة القادمة ستشهد تواصل ارتفاع التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى حوالي 5 بالمائة في المتوسط.

ورغم ارتفاع أسعار السلع الزراعية في السعودية ومضاهاة التضخم فيها مستويات دول الخليج الأخرى وعدم اختلافه كثيراً عن بريطانيا أو الولايات المتحدة، إلا أننا لم نشهد ما يدل على انخراط تجار التجزئة في رفع الأسعار بصورة متعمدة، رغم أن الإدعاءات بارتفاع الأسعار بصورة غير مبررة خلال شهر رمضان تبدو أكثر مصداقية. وقد ساهمت عوامل محلية أخرى في غلاء أسعار المواد الغذائية، بيد أن العوامل العالمية الواردة أدناه كانت السبب الرئيسي وراء غلاء أسعار المواد الغذائية والمشروبات:

- **تحور الأنماط الاستهلاكية:** نتج عن ارتفاع دخول الأفراد في الصين والهند تحورات كبيرة في الأنماط الغذائية عالمياً، حيث تتغير العادات الغذائية بارتفاع مستوى الدخل. وباعتبار عدد السكان الموهول البالغ 2,5 بليون نسمة في هاتين الدولتين فإن التحورات فيهما لها تداعيات ضخمة على أسعار المواد الغذائية عالمياً. فعلى سبيل المثال، نجد أن ارتفاع استهلاك الأرز في الهند مسئول بصورة مباشرة عن غلاء أسعاره في المملكة.
- **استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الطاقة:** استخدام المحاصيل الزراعية ككقيم في إنتاج مادة الإيثانول (من الذرة والقمح وقصب السكر) جاء على حساب مساحات المحاصيل الغذائية الأخرى (خصوصاً في الولايات المتحدة) التي تراجعت متنسبةً في ارتفاع أسعارها بصورة حادة.
- **الأحوال الزراعية السيئة:** شهد العامين الماضيين أحوالاً مناخية سيئة على نحو غير عادي في عدد من الدول الزراعية الرئيسية، فقد شهدت استراليا على وجه الخصوص أسوأ موجة جفاف تتعرض لها على مدى قرن من الزمان في عام 2006، ولم تكن الأحوال الزراعية في أوروبا وأمريكا الشمالية بأفضل حالاً في الأعوام الأخيرة.
- **ارتفاع تكلفة السلع المستوردة:** حيث تسبب الارتفاع في أسعار النفط في زيادة تكلفة النقل والشحن كما تسبب تراجع سعر الريال في ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة.

ورغم أن آثار بعض هذه العوامل ستتلاشى بمرور الزمن (بسبب تحسن ظروف الطقس على سبيل المثال) إلا أن الأوضاع على أرض الواقع مهبة لارتفاع التضخم في أسعار المواد الغذائية بمعدلات أعلى من المعتاد. وليس في مقدور الدولة عمل الكثير حيال هذه الظروف حيث نجم الارتفاع في أسعار السلع عن مستجدات عالمية خارجة عن سيطرتها.

التضخم في أسعار المواد الغذائية في المملكة



للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
براد بورلاند
رئيس الدائرة الاقتصادية والأبحاث
jadwaresearch@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف +966 1 279-1111
الفاكس +966 1 279-1571
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

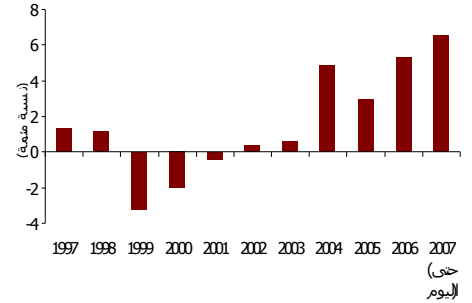


أسعار المواد الغذائية ترتفع بوتيرة عالية

المصدر الأساسي والأكثر وضوحاً للتضخم في السعودية في الأعوام الأخيرة هو الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية. ورغم أن الإجراءات أخذة في الارتفاع بمعدل يفوق المواد الغذائية إلا أنها لا تزال محصورة في الرياض والمدن الساحلية في المنطقة الشرقية خلاف أسعار السلع الغذائية التي ارتفعت على نطاق كل المملكة. وكانت أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت بمعدل لا يعدو 8,4 بالمائة بين عامي 1983 و2003، لكنها فزت بمعدل 16,8 بالمائة منذ عام 2004.

أسعار السلع الغذائية المرتفعة لا تفاضل بين الأسر، وبما أن المستهلكين يميلون إلى شراء مواد بعينها كل مرة نجد أنهم يتجهون مباشرة إلى التغيير في أسعارها. ورغم تحديد الدولة لأسعار بعض المواد الغذائية الأساسية، مثل الخبز والحليب والطحين والقمح والشعير، لكن لا جدال أن الأسر محدودة الدخل تعاني الأمرين نتيجة ارتفاع الأسعار حيث أن المواد الغذائية تشكل نسبة أكبر من إجمالي إنفاقها.

انفلات التضخم في أسعار المواد الغذائية



التغير في الأسعار

منذ مايو 2006	منذ ديسمبر 2004	
3.2	4.0	النشويات ومنتجاتها
6.1	14.5	اللحوم والدواجن
9.0	23.5	الأسماك والقشريات
3.2	5.8	الحليب ومنتجات الألبان
15.0	25.5	البيض
2.3	3.9	زيوت ودهون الطهي
3.5	17.5	الخضروات الطازجة
2.4	2.4	الخضروات المجففة والمعلبة
29.8	44.9	البقوليات والجزريات
10.7	26.1	الفواكه الطازجة
1.1	0.1-	الفواكه المجففة والمعلبة
3.4	7.0	المكسرات والبذور
0.3	5.8	الحلويات والسكريات
0.2	1.0	المشروبات
1.3	6.2	مواد غذائية أخرى
		المصدر: مصلحة الإحصاءات المركزية

بعض السلع لم ترتفع أسعارها على نفس المنوال، حيث يظهر الجدول أعلاه توزيع أسعار المواد الغذائية التي أوردتها مصلحة الإحصاءات المركزية في تقرير مؤشر تكلفة المعيشة. ويوضح الجدول أن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية قد تركز في نواحي معينة أكثر من غيرها، خصوصا البقوليات والجزريات (مثل البطاطس والجزر)، والبيض والفواكه الطازجة ولحد ما الأسماك والقشريات واللحوم والدواجن.

لماذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية؟

أسعار المواد الغذائية الأعلى في السعودية نتاج طبيعي لارتفاع أسعار السلع عالمياً الذي انعكس على أسعار المواد الغذائية في كافة الدول. فقد بلغ التضخم في أسعار المواد الغذائية في الولايات المتحدة 5,9 بالمائة في فبراير هذا العام وهو أعلى مستوى له طيلة 26 عاماً، كما بلغ 6 بالمائة في بريطانيا في أبريل و18,2 بالمائة في الصين في أغسطس. كما ساهمت بعض العوامل المحلية في الإضافة للضغوط التضخمية لكن أثرها كان محدوداً حيث أن اتجاهات أسعار الأغذية الحالية في السعودية لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها في بقية دول المنطقة، وتشير آخر البيانات إلى بلوغ التضخم في أسعار الأغذية 5,6 بالمائة في الكويت والأمارات و7,5 بالمائة في دولة قطر.



كما قفزت أسعار العديد من المواد الغذائية الرئيسية عالمياً في الفترة الأخيرة، حيث ارتفع مؤشر المواد الغذائية لصندوق النقد الدولي (والذي يشمل الحبوب والزيوت النباتية واللحوم والأطعمة البحرية والسكر والموز والبرتقال) إلى 29 بالمائة منذ بداية عام 2004. كما ارتفع مؤشر المشروبات (الذي يضم القهوة والشاي والكاكاو) بما يربو على 40 بالمائة خلال نفس الفترة. وفيما يلي قائمة بالعوامل وراء الارتفاع في أسعار السلع الزراعية على المستوى العالمي:

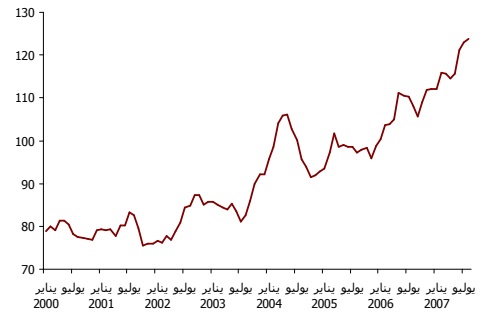
التحور في الأنماط الاستهلاكية: ارتفاع مستويات الدخل في الصين والهند تسبب في تغييرات كبيرة في الأنماط الغذائية العالمية، حيث تتغير العادات الغذائية للأفراد بارتفاع مستويات الدخل ويتم تعزيز أو حتى استبدال الأطعمة الشعبية بتلك التي تحتوي على نسبة أعلى من البروتينات. وحالياً يرتفع متوسط دخل الفرد بمعدل سنوي يبلغ 7 بالمائة في الهند وحوالي 10 بالمائة في الصين مما تسبب في إطلاق موجة من الطلب العالي على اللحوم والبيض والحليب (حالياً ينمو الطلب على لحوم الأبقار والدواجن بمعدل سنوي يبلغ 20 بالمائة). وبأخذ إجمالي السكان في هذين البلدين البالغ 2,5 بليون نسمة في الاعتبار (ما يربو على ثلث سكان العالم) نجد أن للتغيرات التي تجري في الصين والهند آثار هائلة على أسعار السلع الغذائية عالمياً وعلى أسعار المنتجات الأخرى (يشكل النمو الاقتصادي في تلك الدول أحد العوامل الرئيسية خلف طفرة في أسعار النفط طيلة الأعوام الأربعة الماضية).

ويعتبر التغيير في أنماط الاستهلاك في الهند مسئولاً لحد كبير عن الزيادة الحادة في أسعار الأرز في السعودية، فقد لجأ المستهلكين في الهند لاستبدال الأنواع الأرخص والأقل جودة بنوعية أرز البسمتي تمشياً مع ارتفاع مستويات الدخل لديهم، في الوقت الذي أدى فيه تزامن ما سبق مع التراجع الطفيف في الإنتاج وتزايد حالة الشح في المخزون (مخزونات الأرز العالمية عند أدنى مستوى لها منذ ثلاثين عاماً) إلى ارتفاع الأسعار. ويوضح الرسم البياني في الهامش الأيمن ارتفاع تكلفة الأرز البسمتي في الهند بمعدل 30 بالمائة منذ ديسمبر الماضي. كما أدى تراجع الريال بواقع 9 بالمائة مقابل الروبية الهندية خلال نفس الفترة إلى ارتفاع السعر الذي يدفعه المستهلك السعودي (معظم الأرز البسمتي المعروض للبيع في السعودية مستورد من الهند). كما أدى التخوف من عدم توفر الإمدادات من البسمتي الهندي إلى دفع أسعار أوامر الشراء المستقبلية بواسطة دول الاتحاد الأوروبي بواقع 90 بالمائة هذا العام. ومن المحتمل أن المستوردين في السعودية قد لجأوا أيضاً إلى دفع علاوة من أجل تأمين الإمدادات.

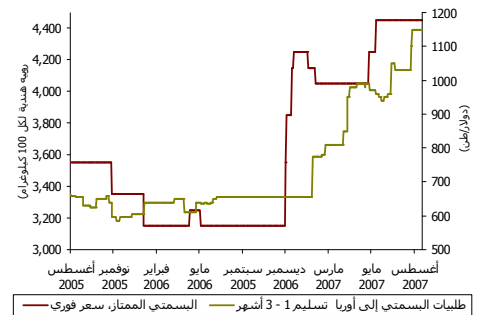
استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الطاقة: أسعار النفط المرتفعة والمخاوف حيال تلوث البيئة وسعي حكومة الولايات المتحدة لتأمين استقلال الطاقة شجعت على تطوير مصادر بديلة للطاقة إحداها مادة الإيثانول. ويتم إنتاج الإيثانول بواسطة تخمير المحاصيل مشتملة على قصب السكر والذرة والقمح. وتمثل الذرة (الشامي) إحدى أكثر المحاصيل كفاءة في تصنيع الإيثانول في الولايات المتحدة، وفي ضوء تشجيع إنتاجه بواسطة الحكومة الأمريكية فقد تضاعفت المساحة المزروعة ذرةً بواقع ثلاثة أضعاف منذ عام 2000.

وقد عملت هذه التطورات على انخفاض كمية المعروض من الذرة المتوفرة للاستخدامات الأخرى متنسبة في ارتفاع أسعارها في السوق الأمريكي بواقع الضعفين خلال العام الماضي وإلى ارتفاع أسعارها عالمياً بواقع 50 بالمائة خلال العامين المنتهيين في أغسطس 2007. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على أسعار طيف واسع من السلع تشتمل على خبز التورتيللا المكسيكي والمعجنات الإيطالية والوجعة الألمانية حيث تدخل الذرة كمكون أساسي في تصنيع كل منها. كما تمثل الذرة عنصراً هاماً في صناعة الأعلاف الحيوانية. وتتسبب أسعار الأعلاف المرتفعة في ارتفاع تكلفة الإنتاج على المزارعين مما يضطرهم بالتالي إلى رفع أسعار اللحوم والدواجن ومنتجاتها الأخرى (مثل البيض). إضافة إلى ذلك، وفي سياق سعيهم لإنتاج

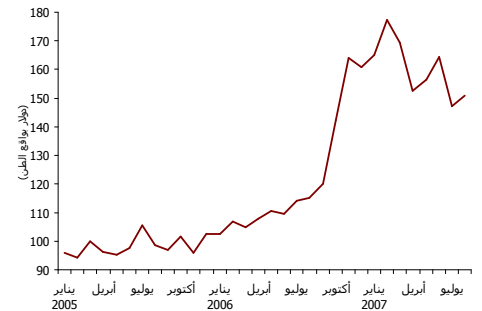
أسعار المواد الغذائية في ارتفاع عالمياً (المؤشر: 100 نقطة عام 1995)



الطلب على الأرز داخل الهند ضاعف سعره



الطلب على الإيثانول رفع سعر الذرة





الإيثانول، لجأ المزارعين إلى خفض إنتاجهم من المحاصيل الأخرى مما تسبب في خلق حالات شح أخرى وعلاء في الأسعار.

الظروف الزراعية السيئة: الإنتاج الزراعي معرض لمخاطر تقلبات الطقس التي تتسبب عندما تسوء في تراجع الغلة وارتفاع الأسعار. وقد شهدت الأعوام الأخيرة أحوالاً مناخية رديئة على نحو غير عادي في الدول الزراعية الرئيسية. فقد شهدت أستراليا على وجه الخصوص أسوأ موجة جفاف تتعرض لها طيلة قرن كامل في عام 2006 متسببة في تراجع إنتاجها من القمح والشعير بواقع النصف مما زاد من حدة حالة الشح العالمية المتردية أصلاً. كما عانت أوروبا وأجزاء من أمريكا الشمالية من أحوال مناخية رديئة في السنوات الأخيرة مما أثر في إنتاج أنواع أخرى من المنتجات الزراعية مثل البطاطس والجزر. وحتى إذا لم يتأثر الإنتاج في الأسواق الرئيسية التي تستورد منها السعودية بصورة مباشرة من أحوال الطقس فإن من شأن الطلب من القوي من الدول الأخرى التي تسعى لتعويض الشح في الإمدادات بسبب عوامل الطقس أن يتسبب في ارتفاع الأسعار التي يدفعها المستورد السعودي.

أسعار المواد الغذائية في رمضان

عادة ما ترتفع أسعار المواد الغذائية خلال شهر رمضان، وذلك حسب انطباع معظم المستهلكين وما تؤكده البيانات المتوفرة. وقد لجأنا إلى عقد مقارنة في الجدول أدناه بين التغير في أسعار المواد الغذائية في أول شهر من العام الميلادي الذي يوافق شهر رمضان مع متوسط التضخم الشهري في أسعار المواد الغذائية لبقية العام (حيث لا يتم احتساب التضخم في السعودية حسب العام الهجري).

التضخم الشهري في أسعار المواد الغذائية

الزيادة في أسعار المواد الغذائية		الأشهر التي تصادف بداية	
متوسط بقية الـ 11 شهراً	رمضان	شهر رمضان	شهر رمضان
0.1	0.3	نوفمبر	2002
0.2	0.8	أكتوبر	2003
0.2	0.5	أكتوبر	2004
0.3	1.3	أكتوبر	2005
0.4	1.7	سبتمبر	2006
0.2		سبتمبر	2007
0.2	0.9	المتوسط	

ويوضح الجدول أن أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت بمعدل أربعة مرات في المتوسط خلال شهر رمضان مقارنة ببقية شهور السنة. كما توضح بيانات التضخم أن أسعار المواد الغذائية المرتفعة في رمضان لا تعكس مسارها بنهاية الشهر بل تظل عند نفس المستوى، حيث لم تنخفض أسعار المواد الغذائية خلال الأعوام الخمسة الماضية عقب شهر رمضان إلا مرة واحدة وكان ذلك في عام 2003. أما في بقية السنوات فلم تنخفض الأسعار فيها خلال أيًا من الثلاثة أشهر التالية لرمضان ولم تعود أبداً إلى مستوياتها السابقة قبل حلول الشهر.

ويتعذر تحديد أسباب ارتفاع الأسعار خلال شهر رمضان من البيانات المتوفرة، لكننا نعتقد أن مرد ذلك يعود جزئياً إلى الطلب العالي على المنتجات الطازجة بما يفوق المعروض منها محلياً مما يدعو لاستيراد منتجات أكثر كلفة. إضافة لذلك، من الوارد أن بعض تجار التجزئة والجملة يستغلون شهر رمضان ويعمدون إلى رفع الأسعار خلاله. وفي مقدور تجار التجزئة والجملة، من أجل موازنة الطلب المرتفع، اللجوء إلى تعزيز مخزوناتهم من المنتجات عالية الدوران في رمضان وبالتالي تنتفي الأسباب التي تدعو إلى رفع الأسعار.



لم تتعدى الزيادة الفعلية في أسعار المواد الغذائية خلال رمضان 1 بالمائة في المتوسط. وربما يعتبر الكثير من المستهلكين أن تلك نسبة منخفضة لكن يتعين الانتباه إلى أن بيانات التضخم يتم حسابها من خلال مقارنة الأسعار الشهرية لسلة معينة من السلع. ومن الجلي أن الإنفاق على المواد الغذائية يرتفع خلال رمضان ويعزى ذلك لحد كبير إلى لجوء المستهلكين لتنوع مشترياتهم والصراف على منتجات أكثر كلفة مقارنة ببقية العام، هذا عدا أثر العامل النفسي المعروف بأن البشر يميلون لشراء كميات أكبر من الطعام عند التسوق على بطون خاوية.

ولا تقتصر التطورات فقط على التغير في الأحوال المناخية العالمية، حيث أن الكثير من السلع الخام (مثل الحبوب والفاكهة واللحوم) تعتبر مكونات رئيسية لمعظم المنتجات الغذائية المتوفرة في منافذ التجزئة السعودية رغم أنها لا تشكل إلا نسبة صغيرة من السعر النهائي في أغلب الأحيان، حيث يتطلب الأمر إضافة تكاليف الإعداد والتعبئة والتسويق والتوزيع قبل إيصال المنتج إلى المستهلك النهائي. ولا يبدو أن العناصر الثلاثة الأولى قد شهدت أي اختلاف، لكن اثنتين منها عملت على رفع تكلفة المنتجات المستوردة.

تكاليف النقل المرتفعة: الأحوال الزراعية السيئة محلياً تعني أن على السعودية أن تستورد الكثير من المنتجات الغذائية من أسواق بعيدة في معظم الأحيان، حيث تعتبر أستراليا ونيوزيلندا أهم مصادر الشعير والجنين، وتأتي معظم لحوم الأبقار والدواجن المجمدة من البرازيل ويأتي التفاح من تشيلي. وقد رفعت القفزة الكبيرة في أسعار النفط (140 بالمائة منذ عام 2004) من تكاليف الشحن وبالتالي الأسعار التي تدفعها السعودية مقابل السلع المستوردة.

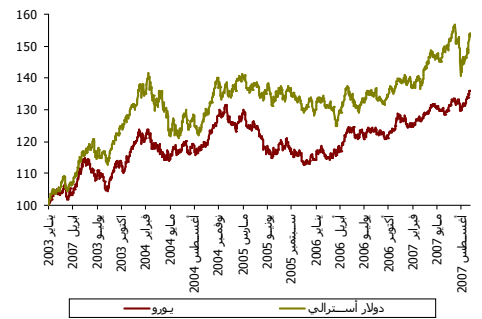
ضعف سعر الصرف: تزامن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مع فترة يشهد فيها الدولار تدهوراً في قيمته والتي تسببت في ارتفاع قيمة السلع المستوردة غير المسعرة بالدولار نتيجة ربط سعر صرف الريال مع الدولار الأمريكي. ويستخدم الدولار في تسعير معظم تجارة السلع الزراعية العالمية بيد أن العديد من المنتجات النهائية المعروضة في منافذ التجزئة مسعرة بعملات أخرى. وقد ظلت عملات دول المنطقة التي تستورد السعودية منها مستقرة لحد كبير مقابل الريال، لكن قيمة اليورو تراجعت بمعدل 36 بالمائة منذ نهاية عام 2002 بينما تراجعت قيمة الدولار الأسترالي بواقع 53 بالمائة. ورغم قناعتنا بأن تجار التجزئة قد لجأوا إلى امتصاص معظم الزيادة في التكاليف حتى الآن من خلال تقليص هوامش أرباحهم، إلا أن الضعف في سعر الصرف ساهم في رفع أسعار المواد الغذائية. ولا تتوفر بيانات يمكن استخدامها في عزل أثر ضعف سعر الصرف في تضخم أسعار الأغذية، لكن بالنظر إلى التغيرات في أسعار السلع العالمية لا نعتقد أنها تشكل عاملاً أساسياً.

كما تضافرت العوامل المحلية والإقليمية التالية لتشكل ضغوطاً تضخمية على أسعار المواد الغذائية في المملكة:

تخفيض مستويات الدعم: تم تقليص المساعدات التي تقدمها الدولة للمزارعين في سياق وفاء المملكة بالالتزامات التي تعهدت بها من أجل الانضمام لمنظمة التجارة. وقد تم تخفيض مستويات الدعم للآليات والمعدات الزراعية وأجهزة الري والمضخات بواقع 50 بالمائة في بعض الحالات وذلك في عام 2005. ومن شأن ذلك أن يؤدي لرفع تكلفة كل المنتجين السعوديين وربما يكون قد أدى بالتالي لرفع الأسعار. هناك عمليات خفض أخرى في مستويات الدعم قيد الانتظار.

الارتفاع في كلفة المدخلات الزراعية: ارتفعت أسعار المخصبات الزراعية 14 بالمائة خلال الربع الأول هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وكانت الأنباء الصحفية قد أشارت إلى مبررات سابق بأن ارتفاع تكلفة الإنتاج فرض عليها رفع أسعار البيع للمستهلك المحلي.

تراجع الريال أمام الواردات الغذائية
(المؤشر: 100 نقطة في عام 2002)





سؤ الأحوال الجوية: تسببت مواسم الشتاء البارد الأخيرة في خلق حالة من الشح في إنتاج بعض أنواع الفاكهة والخضروات. مثال ذلك إنتاج البصل الذي تراجع 20 بالمائة عام 2006 والبطيخ الذي تراجع 10 بالمائة. لكن إنتاج العديد من المنتجات الأخرى قد ارتفع رغم ذلك.

إنتاج السعودية من المواد الغذائية

نسبة التغير	2006	2005	
-3.2	480	469	طماطم
6.3	469	441	بطاطس
0.7	977	970	تمور
14.2	242	212	خيار
-11.1	216	243	بطيخ
-8.6	160	175	حمضيات
-7.4	125	135	كوسة
-4.1	71	74	بادنجان
-5.5	52	55	جزر
-20.5	58	73	بصل مجفف

المصدر: وزارة الزراعة

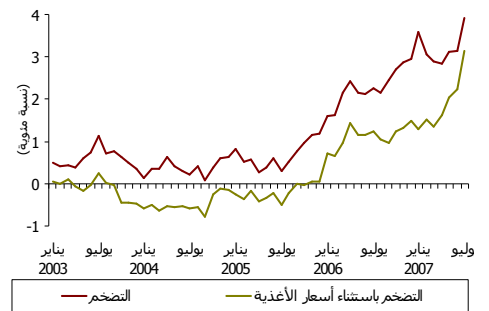
النقص في الأيدي العاملة في القطاع الزراعي: الطلب العالي على العمالة الأجنبية في كافة قطاعات الاقتصاد (خصوصاً البناء والتشييد) اجتذب أعداداً كبيرة من العمالة الزراعية متسبباً في رفع تكاليف الإنتاج.

أنفلونزا الطيور: المخاوف من أنفلونزا الطيور أدت إلى ارتفاع أسعار الأسماك والدواجن المستوردة. وكانت الدولة قد لجأت إلى حظر استيراد الدواجن من 42 دولة تحوطاً من انتشار أنفلونزا الطيور في آسيا عام 2004 مما دفع بالموردين إلى اللجوء إلى الأسواق الأكثر كلفةً. وقد تم رفع الحظر عن تلك الدول في فبراير من العام الجاري. إضافة لما تقدم، فقد تأثر الطلب في كل المنطقة على لحوم الدواجن بسبب المخاوف من آثار استهلاكها

أسعار المواد الغذائية والتضخم

اتجاهات أسعار المواد الغذائية لها تأثير كبير على مستوى التضخم الشامل في المملكة، حيث تحتل المشتريات من المأكولات والمشروبات أكبر نسبة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي لذا تمثل أكبر وزن نسبي في مؤشر تكلفة المعيشة (26 بالمائة). لكن أسعار المواد الغذائية لا تعتبر دليلاً جيداً في رصد التضخم في بقية القطاعات الاقتصادية كما أن السياسة الرسمية حيال التضخم لا تتحدد بارتفاع أسعار المواد الغذائية. ونود التنويه في هذا التقرير إلى أن التغير في أسعار المواد الغذائية يعزى بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية وأحوال الطقس وهي عوامل خارجة عن سيطرة الدولة. إضافة لذلك، لا تنعكس أسعار المواد الغذائية على التضخم في قطاعات الاقتصاد الأخرى خلاف الإيجار على سبيل المثال (الإيجارات المرتفعة ترفع تكلفة تجار التجزئة الذين قد يعكسونها بدورهم على المستهلك في هيئة أسعار أعلى حتى إذا لم ترتفع تكلفة السلع المخصصة للبيع). وتستخدم العديد من الدول مؤشر "التضخم الأساسي" الذي يستبعد أسعار المواد الغذائية في تحديد سياسة الدولة تجاه التضخم. ويوضح الرسم البياني في الهامش الأيمن أن التضخم باستثناء أسعار المواد الغذائية قد جاء سالباً حتى أوائل عام 2006 لكنه شرع في الارتفاع عقب ارتفاع الإيجارات.

المواد الغذائية قفزت بمعدل التضخم الشامل



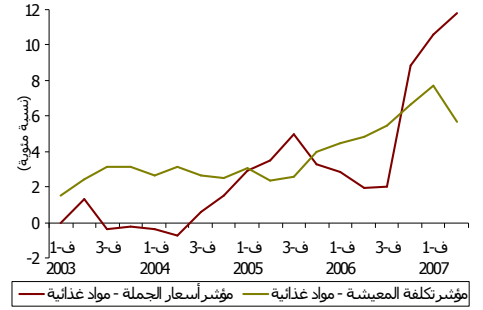
على صحة الفرد وأدى ذلك إلى ارتفاع الطلب على المأكولات البحرية كبديل للحوم البيضاء مما أدى بالتالي إلى ارتفاع أسعار الأسماك والربيان رغم الإنتاج المحلي المتزايد.



وقد تم توجيه كثير من النقد إلى تجار التجزئة على دورهم في ارتفاع الأسعار بل حتى اتهموا بأنهم عمدوا إلى رفع الأسعار بأعلى من مستوى ارتفاع تكلفتهم. لكن إذا القينا نظرة على قائمة الدخل للشركات التي تمارس نشاط تجارة التجزئة/الجملة في المواد الغذائية والمدرجة في سوق الأسهم المحلي (عسير، صافولا، ثمار، المراعي، الحكير) لا نرى أي مؤشرات توحى بارتفاع غير عادي في صافي دخلها تعزز ذلك الرأي. ولا شك أن المنافسة من متاجر الهايبرماركت التي تم افتتاحها مؤخراً (مثل جايانت وكارفور) شكلت إحدى العوامل التي حافظت على الأسعار قيد السيطرة في المدن الكبيرة.

الفرق في سرعة ارتفاع أسعار التجزئة مقارنة بالسرعة في ارتفاع أسعار الجملة من المؤشرات التي تستخدم في تحديد عما إذا كان تجار التجزئة قد ضخموا من أسعارهم بصورة غير عادلة أم لا. ويوضح الرسم البياني على الهامش ارتفاع أسعار التجزئة بأعلى من مستوى أسعار الجملة حتى منتصف عام 2004 عندما شرعت العلاقة في الانهيار. أما خلال فترة الثلاثة أعوام التالية فقد ارتفعت أسعار التجزئة بمعدل يقل عن أسعار الجملة، لذا لا نعتقد أن تجار التجزئة كانوا السبب الرئيسي وراء الغلاء الحالي في أسعار السلع الاستهلاكية.

تحمل تجار الجملة معظم الارتفاعات الأخيرة



النظرة المستقبلية لأسعار المواد الغذائية

يبدو أن مرحلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية جاءت لتبقى. وستشكل التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي والاستخدامات الجديدة للمنتجات الزراعية القوى الرئيسية التي تدفع أسعار السلع عالمياً. كما نتوقع أن تشكل العوامل المحلية ضغوطاً إضافية على الأسعار التي يدفعها المستهلك السعودي.

نسبة سكان العالم المنتفعين مباشرة من الطفرة الاقتصادية المستخدمة في الصين والهند تروبو على الثلث، مما من شأنه الارتفاع بمستوى المعيشة وتغيير العادات الغذائية متمثلة في رفع الطلب على النوعية الأفضل والأجود من المنتجات الغذائية وبالتالي أسعارها. ومن شأن الطلب على اللقيم من قبل العديد من مصانع الإيثانول قيد الإنشاء أن يعمل على رفع أسعار المنتجات الزراعية مستقبلاً على المستوى العالمي.

وقد أشار تقرير حديث صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمة الزراعة العالمية التابعة للأمم المتحدة (FAO) إلى أن أسعار المنتجات الزراعية سوف ترتفع بمعدل يتراوح بين 20 إلى 50 بالمائة خلال الأعوام العشرة القادمة. كما تشير التوقعات الصادرة من وزارة الزراعة الأمريكية إلى تواصل الارتفاع في أسعار المحاصيل الرئيسية حتى نهاية العقد الحالي. وسوف يتم تمرير الارتفاعات في أسعار المحاصيل والسلع الزراعية تلك إلى المستهلك النهائي في هيئة ارتفاع في أسعار المواد الغذائية على مستوى منافذ التجزئة.

إضافة لما تقدم، من شأن الخفض في مستوى الدعم الزراعي في المملكة تمشياً مع التعهدات أمام منظمة التجارة العالمية أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الغذائية المحلية. ومن شأن الارتفاع في أسعار المنتجات المحلية أن يساهم في تكوين فكرة واضحة عن تكلفة إنتاج المحاصيل التي لا تتناسب مع الظروف المناخية في السعودية.

ورغم توجيه اللوم لتجار التجزئة عن دورهم في غلاء الأسعار، لكن يبدو أن هؤلاء قد حافظوا على الأسعار متدنية خلال الأشهر الماضية. ومن المحتم أن يتم قريباً تمرير الارتفاع في تكلفة المواد الغذائية ضمن تجارة الجملة الأخذة في الزيادة منذ الربع الأخير من العام الماضي إلى المستهلك في هيئة أسعار أعلى. أما على المدى المتوسط، فتتوقع أن تشكل المنافسة المحتمدة نتيجة انتشار ظاهرة الهايبرماركتس إحدى العوامل التي تكبح نمو أسعار المواد الغذائية والتضخم بصورة عامة على مستوى كل المملكة.



وسوف تتلاشي بعض العوامل التي تسببت في الارتفاعات الأخيرة في الأسعار، حيث يؤدي اعتدال الأحوال المناخية إلى زيادة الإنتاج في المناطق التي تعاني من الجفاف. كما سيتم احتواء أثر أنفلونزا الطيور عند أدنى مستوى من ناحية تأثيرها على الأسعار الشاملة. ولا تتوقع أن ترتفع أسعار وقود السيارات بنفس وتيرة ارتفاعها في السنوات الأخيرة، ولا تتوقع أن يتراجع الريال بنفس المعدل. وسوف تتقلص الفجوة بين العرض والطلب بمرور الوقت وسوف تنخفض أسعار المنتجات الزراعية، لكنها ستظل تراوح عند مستوى أعلى من المتوسط المعتاد خلال الأعوام القليلة القادمة. وتتوقع أن يبلغ متوسط التضخم في أسعار المواد الغذائية حوالي 5 بالمائة عام 2010.

الخيارات المتاحة للدولة

إحساس المستهلك بارتفاع أسعار المواد الغذائية أضحي أمراً واقعاً مما نتج عنه زيادة الضغط على الدولة لعمل شيء حيال ذلك. وفيما يلي الخيارات التي عادة ما تلجأ إليها الحكومات للتعامل مع مثل هذه الظروف:

- رصد سلوك تجار الجملة والتجزئة عن كثب: وهي سياسة ربما يتأذى عنها نجاح على المدى القصير حيث يبدو أن بعض الأسعار تم رفعها بصورة غير مبررة خلال رمضان وأن هناك تواطؤاً بين بعض تجار الجملة. لكن من شأن المنافسة على المدى الطويل أن تؤدي لنتائج أكثر فاعلية في الحفاظ على أسعار الجملة والتجزئة متدنية.
- التوسع في أسلوب مراقبة الأسعار: الذي قد يحد من ارتفاع الأسعار، لكن من شأن هذا الأسلوب أن يخلق تشوهات في الاقتصاد تكون نتائجها غير حميدة على المدى الطويل.
- زيادة مستويات الدعم للمنتجين المحليين: ويتعارض ذلك مع مقررات منظمة التجارة العالمية لذا تنتفي احتمالات اللجوء إليه.
- تعديل سعر الصرف: ضعف الريال ليس سبباً رئيسياً وراء تضخم أسعار المواد الغذائية لذا لن يؤدي رفع قيمته إلى النجاح في خفض أسعار المواد الغذائية بصورة ملموسة، بل ربما تفوق سيئات هذه السياسة حسناتها.
- تعديل السياسة النقدية: بما أن العوامل الخارجية هي السبب وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإن السياسات التي تستخدم في مكافحة التضخم بصورة عامة، مثل اللجوء لرفع سعر الفائدة، لن تكون مجدية في هذا الحال.

ونعتقد أنه ليس في مقدور الدولة عمل الكثير لمكافحة غلاء أسعار المواد الغذائية وأن أياً من الخيارات المتاحة من شأنه أن يؤدي لظهور تشوهات في أجزاء أخرى من الاقتصاد.

إخلاء المسؤولية

ما لم يُشر بخلاف ذلك، لا يُسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. ولا تقدم جدوى أية ضمانات أو إعلانات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. ولا تهدف هذه النشرة إلى استخدام أي أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.